انخفاض ملموس للمخزونات ولا تخمة بالمعروض في النصف الثاني

«وكالة الطاقة»: تعافٍ بطيء وتدريجي لأسواق النفط

توقعات بأن يتجه سوق النفط للتوازن خلال النصف الثاني من العام الحالي

زيادة إنتاج المصافي العالمية إلى مستوى قياسي بـ 2,2 مليون برميل يومياً في الربع الثالث

نمو الطلب العالمي قد يتراجع إلى 1,2 مليون برميل يومياً في 2017

خفض التوقعات للطلب على نفط «أوبيك» في 2017 إلى 33,5 مليون برميل

موسكو ـ رويترز: قالت وكالة الطاقة الدولية امس ان أسواق النفط ستبدأ في التحسن في النصف الثاني من عام 2016، لكن عملية التحسن ستكون بطيئة في ظل تراجع نمو الطلب العالمي وتعافي إمدادات المعروض من خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك).

وتوقعت الوكالة، في تقريرها الشهري، انخفاضا ملموسا في مخزونات النفط العالمية في الأشهر القليلة المقبلة، وهو ما سيساعد في تخفيف تخمة المعروض المستمرة منذ العام 2014 بسبب نمو إمدادات الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) والمنتجين المستقلين.

وتسببت تخمة المعروض في تراجع أسعار النفط من 115 دولارا للبرميل في يونيو 2014 إلى 27 دولارا للبرميل في يناير الماضي، وتعافت أسعار الخام بعد ذلك ووصلت إلى نحو 50 دولارا للبرميل لكنها انخفضت مجددا لتتجه صوب 40 دولارا للبرميل في يوليو.

وقالت وكالة الطاقة التي تتخذ من باريس مقرا لها «انخفاض سعر النفط أدى إلى تصدر «التخمة» عناوين الأخبار من جديد على الرغم من أن تقييماتنا تظهر في الأساس أنه لا تخمة معروض في النصف الثاني من العام. علاوة على ذلك تشير تقديراتنا للنفط الخام إلى تراجع كبير (في المخزون) في الربع الثالث من العام بعد فترة طويلة من النمو المستمر».

وأضافت «سيزيد انخفاض مخزون المنتجات النفطية المترتب على ذلك من طلب شركات التكرير على النفط الخام وسيساهم في تمهيد الطريق أمام تحسن مستدام في توازن العرض والطلب بالسوق».

وتوقعت الوكالة زيادة إنتاج المصافي العالمية بواقع 2,2 مليون برميل يوميا ليصل إلى مستوى قياسي عند 80,6 مليون برميل يوميا في الربع الثالث من 2016، لكن ذلك النمو سيظل أقل من النمو المتوقع في الطلب بما سيؤدي إلى تآكل بعض مخزونات الخام التي تراكمت منذ منتصف العام الماضي.

وستستعيد السوق توازنها بوتيرة بطيئة مع وصول المخزونات في الاقتصادات المتقدمة إلى مستوى قياسي مرتفع بلغ 3,093 مليارات برميل في يونيو.

في الوقت ذاته، من المتوقع تراجع نمو الطلب العالمي من 1,4 مليون برميل يوميا في 2016 إلى 1,2 مليون برميل يوميا في 2017، حسبما ذكرت الوكالة.

وجرى تخفيض توقعات 2017 بواقع 0,1 مليون برميل يوميا مقارنة مع البيانات الواردة في تقرير الشهر الماضي بعد تعديل توقعات الاقتصاد العالمي من جانب صندوق النقد الدولي بعد تصويت بريطانيا في يونيو لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ودفع هبوط أسعار النفط المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة مثل الولايات المتحدة إلى خفض الإنفاق وتقليص عمليات الحفر بما أدى إلى انخفاض غير متوقع في إنتاج الخام من خارج أوبيك بواقع 0,9 مليون برميل يوميا هذا العام.

لكن الوكالة قالت ان العام المقبل سيشهد انتعاشا لإنتاج الدول غير الأعضاء في أوبيك بواقع 300 ألف برميل يوميا بعد التعديل بالرفع 200 ألف برميل يوميا مقارنة مع تقرير الشهر الماضي.

وأشارت الوكالة إلى تدشين الإنتاج في حقل كاشاجان في كازاخستان باعتباره أحد العوامل.

ونتيجة لانخفاض نمو الطلب وارتفاع الإنتاج من خارج أوبيك، خفضت الوكالة توقعاتها للطلب على نفط أوبيك في 2017 بواقع 200 ألف برميل يوميا إلى 33,5 مليون برميل يوميا.

ويقترب هذا المستوى مع حجم إنتاج أوبيك الذي بلغ 33,39 مليون برميل يوميا في يوليو عندما سجل إنتاج الخام من السعودية والكويت والإمارات مستويات قياسية بما دفع حجم إنتاج أوبيك الإجمالي إلى أعلى مستوى له في 8 سنوات.

وبعد رفع العقوبات عن طهران سجلت إيران والعراق أكبر مكاسب منذ بداية العام حيث زاد إنتاج الأولى بواقع 560 ألف برميل يوميا، في حين ارتفع إنتاج الأخيرة بواقع 500 ألف برميل يوميا.

وسجلت فنزويلا التي تعاني من أزمة سيولة ونيجيريا التي تشهد هجمات يشنها مسلحون انخفاضا في الإنتاج منذ بداية 2016 بلغ نحو 150 ألف برميل يوميا مقارنة مع 2015.

في إطار استراتيجيته لاستقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية

أكاديمية «الوطني» تستقبل الدفعة الـ 16 من المتدربين

قيادات «الوطني» في لقطة جماعية مع الموظفين الجدد

استقبل بنك الكويت الوطني الدفعة السادسة عشر من الموظفين الجدد في برنامجه السنوي «أكاديمية الوطني» الذين اجتازوا بنجاح شروط ومعايير الاختيار لهذا البرنامج المكثف والمصمم خصيصا لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك. ويندرج هذا البرنامج في إطار استراتيجية الوطني الهادفة إلى استقطاب وتوظيف الكفاءات الوطنية.

وكان في استقبال الموظفين الجدد إدارة الموارد البشرية ومجموعة من قيادات البنك من مختلف القطاعات.

وقال مدير إدارة التعيينات في البنك نواف الخلف أن برنامج «أكاديمية الوطني» الأول من نوعه على مستوى القطاع الخاص في الكويت في مجال التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية الشابة لدى البنك، وذلك بهدف إعداد قيادات مصرفية وطنية ذات مؤهلات عالية في جميع التخصصات المصرفية المتطورة، وذلك لتلبية تطلعات البنك الرامية إلى الارتقاء المتواصل بالخدمات والنمو المضطرد للأنشطة والخطط التوسعية على المستويين المحلي والإقليمي.

وتعكس أكاديمية بنك الكويت الوطني رؤية البنك الذي يضع مسألة التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياته، بوصفها هدفا استراتيجيا ومسؤولية مشتركة بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة والقطاع الخاص، الذي ينبغي أن ينهض بمسؤولياته الوطنية ويزيد من مساهماته وجهوده في مجال توطين الوظائف وبناء طاقات قيادية جديدة عبر التدريب والتطوير المستمر لمهارات وقدرات الكوادر الوطنية الشابة.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج التدريبي للأكاديمية يمتد لفترة 4 أشهر ويشمل مختلف جوانب العمل المصرفي مثل: المبادئ المصرفية، إدارة المخاطر، عمل الفرق، تأكيد الذات، المحاسبة المالية، التسويق، التفاوض، الإقراض الاستهلاكي والتجاري هذا بالإضافة إلى التدريب العملي للمشاركين في مختلف أقسام البنك، وإشراك مدربين معتمدين عالميا لتمكين موظفي البنك من كسب المهارات المصرفية المتخصصة والاستفادة من شركاتنا الاستراتيجية مع مختلف الجامعات الحكومية الخاصة في الكويت.

الخلف: أكاديمية «الوطني» تهدف إلى إعداد قيادات مصرفية وطنية شابة بمؤهلات عالية

113 مليار دولار عجز حكومي أميركي في يوليو

وكالات: سجلت الحكومة الاتحادية الأميركية عجزا في الميزانية بلغ 113 مليار دولار في يوليو، بانخفاض 24٪ عن الشهر نفسه من العام الماضي. وقالت وزارة الخزانة الأميركية، إن الحكومة سجلت عجزا بلغ 149 مليار دولار في يوليو 2015، مضيفة أن العجز في الميزانية بلغ منذ بداية السنة المالية الجارية وحتى نهاية يوليو 514 مليار دولار، بزيادة 10٪، من 466 مليار دولار في الفترة نفسها من السنة السابقة. حيث تبدأ السنة المالية في الولايات المتحدة في أول أكتوبر.

وكشف بيان وزارة الخزانة أن إجمالي الإيرادات، الشهر الماضي، بلغ 210 مليارات دولار بانخفاض قدره 7٪، مقارنة مع يوليو 2015، في حين انخفضت المصروفات 14٪ إلى 323 مليار دولار.

كيف تجاوز السوق البريطاني صدمة Brexit؟

يبدو أن المستثمرين في سوق الأسهم البريطاني قد نسوا صدمة التصويت لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في يونيو الماضي، بعدما حققت المؤشرات الرئيسية في لندن أعلى مستوياتها هذا العام.

وبحسب «سي إن إن موني» فإن ذلك يأتي في ظل تحقيق الأسواق الأوروبية الكبرى (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا) لخسائر، وعلى الرغم من تحذيرات الخبراء قبل الاستفتاء وتوقعات حدوث كارثة اقتصادية للمملكة المتحدة وبالأسواق.

إذن، ما السر وراء انتعاش سوق الأسهم في المملكة المتحدة بخلاف كل التوقعات وأداء الأسواق الأخرى؟

يقول كبير الاقتصاديين في بنك «برينبرج» «هولجر شمايدينج» إن قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي يمثل صدمة لاقتصاد المملكة لأنه يجعله أقل جاذبية للاستثمار، بينما الاقتصاد والشركات المدرجة في البورصة يختلفان عن بعضهما البعض.

ولم يرتد مؤشر «فوتسي» البريطاني فقط عقب إفاقته من صدمة ما بعد الاستفتاء ـ عندما انخفض 9٪ ـ لكنه يتداول الآن بزيادة 8٪ عما كان عليه يوم التصويت.

والأمر ليس ضخما كما يبدو عليه، فأسهم المملكة المتحدة ارتفعت قيمتها بالعملة المحلية، ولكنها أقل بالدولار.

وانخفاض الإسترليني ساعد العديد من الشركات الكبرى التي تجري أعمالا بالخارج وتحصل على إيراد بالدولار، إضافة إلى دعمه للمصدرين.

كما عزز قطاع التعدين من مكاسب مؤشر «فوتسي» بشدة مع ارتداد أسهم شركات النفط والغاز والتعدين هذا العام بفضل ارتفاع أسعار السلع بما في ذلك المعادن والنفط.

وارتفع سعر الذهب بنسبة 27٪ كما ارتفعت معه أسعار النفط الذي يتداول حاليا فوق مستوى 40 دولارا بعدما وصل إلى قرابة 27 دولارا بداية العام.

وارتفع أيضا سهم شركة «بي بي» بنسبة 20٪ و«ريو تينتو» بنسبة 27٪ هذا العام، فيما ارتفع سهم «رويال داتش شل» بنسبة 29٪ و«بي إتش بي بيليتون» بنحو 37٪.

وتم تشجيع المستثمرين عن طريق ضخ البنك المركزي للنقد في الأسواق، ما دفع إلى انخفاض عائدات السندات.

كما تسبب قرار انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في صدمة للأسواق الأوروبية، وخسرت الأسهم نحو 3 تريليونات دولار خلال بضعة أيام.

ويخشى العديد من المستثمرين تسبب الخروج البريطاني في وضع المشروع الأوروبي كاملا على حافة الخطر، حيث تتزايد الدول الراغبة في الانسحاب، وهو أحد الأسباب في معاناة البنوك الأوروبية بشدة في الوقت الحالي.

وفي ظل كفاح منطقة اليورو للحفاظ على تماسكها، يفضل المستثمرون المملكة المتحدة بدلا من أوروبا عندما يبحثون عن مكان لوضع أموالهم لأسباب تتعلق بالاستقرار.

طبقة الأغنياء تتجه نحو الاتساع رغم الأزمات الاقتصادية

12٪ من أصحاب المليارات في العالم.. نساء!

القارة الأوروبية أكثر جذباً للأغنياء من أميركا الشمالية

7,7 تريليونات دولار ثروات أصحاب المليارات بالعالم خلال 2015

كشفت دراسة أجرتها الشركة العالمية الرائدة في تقديم الاستشارات حول تمركز الثروات الضخمة Wealth-X، عن تسجيل أصحاب المليارات في العالم رقما قياسيا جديدا، بعدما وصل عددهم إلى 2473 في عام 2015، مع ثروة إجمالية بنحو 7,7 تريليونات دولار بارتفاع بنسبة 5,4٪.

وبحسب الدراسة فإن 32,6٪ منهم يختارون الاستقرار في أوروبا، في حين يتجه 25,4٪ إلى العيش في أميركا الشمالية.

ورغم الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم بأسره، إلا أنه على ما يبدو طبقة الأغنياء تتجه نحو الاتساع، إذ تشير الأرقام إلى أن عددهم في تزايد مستمر بنسبة 6,4٪ سنويا ليصل إلى 2473 العام الماضي، في حين أن أكثر من نصفهم (56٪) يندرج تحت خانة الأثرياء «العصاميين» ممن استطاعوا أن يحققوا ثرواتهم بأنفسهم.

وبالانتقال إلى خارطة انتشارهم، تتصدر القارة العجوز قائمة الوجهات الأكثر جذبا لـ «ملياردريات» حيث يستقر أكثر من 806 ملياردريات في أوروبا، في حين أن 21٪ منهم يتخذ من آسيا مقرا لهم أي نحو 645 ملياردير، مقابل 628 في أميركا الشمالية، وذلك وفقا للصحيفة الفرنسية «leFigaro».

ومع ذلك، لاتزال الولايات المتحدة تجتذب الثروات الأكثر ضخامة من حيث قيمتها، إذ لا تقل ثروة أحد الأغنياء في أميركا عن 3 مليارات دولار.

وأوضحت الدراسة أن القارة الأوروبية قد شهدت طفرة في عدد الأغنياء بنسبة 4٪، غير أن قيمة ثرواتهم الإجمالية هبطت 0,8٪.

وبحسب الأرقام، فإن الفرد الثري ينفق قرابة 110 ملايين من الدولارات خلال حياته كمعدل وسطي، معظمها في مجال التعليم (54,5٪) والصحة (36٪).

واللافت في الأمر، أن 294 من أصل 2473 ملياردير (11,9٪) هم من النساء، 56٪ منهن من الورثة، بعدما كن يشكلن 65,4٪ من إجمالي النساء الثريات في العام 2014.

وإذا كانت هنالك قناعة راسخة بأن طبقة الأغنياء تحتوي على المثقفين وحملة الشهادات الكبرى، فإن هذه الدراسة تثبت العكس إذ إن 70٪ من أصحاب المليارات هم من حملة شهادة «الإجازة» الجامعية، في حين أن 22٪ فقط هم خريجو الماجستير.

أين تذهب هذه المليارات؟

وإذا كان قطاع الأسهم والخدمات المصرفية والاستثمارات هي المهن الأكثر جذبا للأغنياء، فإن تشعب اتجاهات السوق ساهم في تراجع عدد الأثرياء في هذه الدائرة الاقتصادية من 19,3٪ في 2014 إلى 15,2٪ في عام 2015.

وعلى العكس من ذلك، فإن النسبة المئوية لتواجدهم في خدمات قطاع التأمين والتجارة والأعمال تميل إلى التصاعد.

وبحسب الدراسة، فإن أكثر من 2,869 مليار دولار سيتم نقلها إلى ورثة الأغنياء خلال العقد المقبل، على أن يتضاعف هذا العدد إلى 4 مليارات و180 مليون دولار في السنوات العشر اللاحقة.

أسعار العقارات في بريطانيا لأدنى مستوى منذ 2013

أشار مؤشر المؤسسة الملكية للمساحين القانونيين، إلى تراجع حاد في أسعار العقارات في بريطانيا إلى أدنى مستوى منذ 2013، بعدما انخفض المؤشر الرئيسي لـ «RICS» من 15 نقطة في يونيو إلى 5 نقاط في يوليو وهو أدنى مستوى منذ 2013، ما يعكس الشح الكبير في المعروض.

وبحسب المؤشر، فإن عدة عوامل تؤثر على الطلب وأسعار العقارات في بريطانيا، وفي مقدمتها الـ BREXIT بعدما صوت البريطانيون لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد، أما السبب الثاني فيعود إلى قرار وزير المالية السابق جورج أوزبورن بفرض ضرائب إضافية على كل من يرغب في شراء منزل ثان بهدف تأجيره بدءا من أبريل الماضي.

وأوضح المؤشر أن هنالك حالة من الجمود في سوق لندن بانتظار وضوح الصورة الضبابية في قطاع العقارات البريطانية، وهذا ما يفسر تراجع الاهتمام بالشراء للشهر الرابع على التوالي. هذا إلى جانب تراجع المؤشر الذي يقيس أسعار العقارات بأسرع وتيرة منذ العام 2008.